

تقرير خاص : حول موازنة العام ٢٠٠١

ريوزتر نيوز

فرنسا ٢٦/١/٢٠٠١

من بين البنود السبعين العائدة الى موازنة ٢٠٠١ المادة ٦٧ المتعلقة بـ " المعالجة المؤقتة لمخالفات حاصلة على الاملاك البحرية "، بحيث لحظت هذه المادة اجازة " تطبيق على الاشغالات القائمة على الاملاك العمومية البحرية والمخالفة للقانون الحاصلة قبل عام ٩٣، البدلات السنوية وفق ما نص عليها المرسوم رقم ٩٢/٢٥٢٢ وفي حال الدفع تكف حكما كل التعقبات القضائية بحق الشاغل... حتى صدور قانون تسوية المخالفات والاستحصال على مرسوم الترخيص بالاشغال "... وبكلام آخر أجازت هذه المادة بداية شرعة للمخالفات في انتظار صدور قانون التسوية، ولا تلوح في الافق القريب اي مؤشرات لاحتمال إقرار المشروع، كما ان مشروع الموازنة لم يلحظ اي عائدات منه. وتقول اوساط اقتصادية ان ردود الفعل الصادرة على مشروع الموازنة لم تلحظ جوهر الازمة الاقتصادية في لبنان المتمثل في الوضع المالي والمديونية العامة.

اعتراف الحكومة في مشروع موازنتها بنسبة عجز ٥١% لا يعكس شفافية في الارقام. وما أعلنه وزير المال فؤاد السنيورة من ان زيادة النفقات من ٩٠٥٥ مليار ل. كما اوردها الحكومة السابقة في مشروعها الى ٩٩٧٥ مليار، جاء نتيجة زيادة مبلغ ٦٦٦ مليار ل. منها ٣٠٠ مليار ل. لصندوق المهجرين و ٣٦٦ مليارا لاعتمادات مجلس الانماء والاعمار، كما أضيفت ٢٠٠ مليار ل. لخدمة الدين العام وفي موازنات الوزارات التي كانت قد طالبت بزيادة اعتماداتها: زادت اعتمادات وزارات : الزراعة ٢١ مليار ل. - الصحة ١٦ مليار ل. - الاشغال العامة ٨ مليارات ل. - الداخلية ٧ مليارات ل. - مخصصات النواب ٧ مليارات ل. - وزارة الخارجية ٣ مليارات ل. - وزارة الثقافة ٣ مليارات ل. - وزارة التربية ٣٠ مليار ل. - مؤسسة " ايدال " ٥٠ مليار ل. بحيث بلغ مجموع الزيادات نحو ١٥٠ مليار ل. جرى في مقابله خفض موازنة مؤسسة " اليسار " من ٧٥ مليارا الى ٢٥ مليارا وموازنة المهجرين من ٢٥٠ الى ١٥٠ مليارا.

كما لحظت الموازنة في بند رئاسة الحكومة زيادة من ٥٤٧ مليار ل. الى ١١٠٠,٨ مليار ل. بغية تغطية اعتمادات صندوق المهجرين ومجلس الانماء والاعمار. لكن الزيادة ومجموعها ٥٥٣,٨ مليار ل. توزعت على الجزئين الاول والثاني من رئاسة الوزراء. فبلغت الزيادة في الجزء الاول ٦١ مليار ل. (وهي لانفاق غير استثماري) فيما بلغت ٤٩٣ مليار ل. في الجزء الثاني، علما ان اعتمادات مجلس الانماء والاعمار وصندوق المهجرين تبلغ ٦٦٦ مليار ل. اي بفارق ١٧٣ مليارا.

هناك اعتمادات لم يلحظها مبدأ الشفافية مما سينعكس على نسبة العجز الحقيقية والمقدر ان تتجاوز الـ ٦٠%. ومن هذه الارقام على سبيل المثال لا الحصر : دعم مؤسسة كهرباء لبنان، نحو ٦٥٠ مليار ل. - سداد مترتبات شركة سوكلين وبالغلة نحو ٢٠٠ مليار ل. - الانفاق على اعتمادات الموازنات السابقة، نحو ٢٥٠ مليار ل. - سلفات خزينة طارئة - سداد مترتبات البلديات على الدولة وتبلغ نحو ٤٠٠ مليار ل. - اعتمادات لمجلس الانماء والاعمار بقيمة تقارب الـ ١٠٠٠ مليار ل. للانفاق على القروض الخارجية المعقودة سابقا.

كل هذا سيؤدي الى عجز كلي بما يقارب ٧ آلاف مليار ل. يرفع نسبة العجز الى اكثر من ٦٠%، مما يرفع حجم الدين العام في نهاية السنة الى نحو ٣٠ مليار ل. او ما يوازي ١٧٠% من الناتج المحلي اذا صدقت توقعات تحقيق نمو بنسبة ٥% تؤدي الى زيادة الناتج بهذه السنة.

يؤكد بعض الخبراء ان الموازنة لم تتغير كثيرا عن المشروع الذي تقدم به الوزير السابق جورج قرقم الا ببعض النقاط المحدودة من حيث النفقات والايادات. وهي، كما يقول د. كمال حمدان، سحب الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي ضم نفقات مجلس الانماء والاعمار وحصته في تمويل المشاريع وكذلك مخصصات صندوق المهجرين... اما النقطة الابرز في المشروع الجديد فهي العودة بزخم الى قوانين البرامج التي أدخلت بشكل كبير وبأكلاف لا بأس بها بالنسبة لمشاريع الاشغال العامة والبنى التحتية والمياه والطرق وهو امر كان قد غاب بعض الشيء عن الموازونات الاخيرة.

يمكن ايجاز ابرز الملاحظات على الارقام العامة لمشروع الموازنة بما يلي : وجود اكثر من الف مليار ل. غير ملحوظة في النفقات العامة مما سيرفع الارقام الى حوالي ١١ الف مليار - وجود مغالاة في تقدير الواردات، وهي مغالاة مستندة الى التفاؤل بتحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد، الا ان الملاحظة في هذا الاطار هي اقتصار تعديل الخسارة الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية بحوالي ٣٠٠ مليار ل. في حين ان هناك تقديرات اعلى بكثير تصل احيانا الى ٦٠٠ مليار ل. - ان قيمة العجز الفعلي قد تصل الى اكثر من ٦٤٠٠ مليار ل. اي ان نسبة العجز ستكون بحدود ٥٨%.